大成 DENTONS

التعديلات الجديدة على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية في المملكة العربية السعودية

أعلنت وزارة المالية في المملكة العربية السعودية في ١٩ مارس ٢٠٢٣ عن تعديل نظام المناقصات والمشتريات الحكومية القائم في منصة استطلاع. تعمل وزارة المالية بشكلٍ منتظم بمراجعة نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الحالي وتنقيحه لتعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة.

وتهدف التعديلات الجديدة إلى معالجة أي أوجه قصور أو تحديات في نظام المناقصات والمشتريات الحكومية القائم مثل تنظيم الإجراءات التي تؤثر على الأعمال والمشتريات والخدمات. الهدف العام هو تحقيق أفضل قيمة للمشتريات الحكومية ومنع استغلال النفوذ وتأثير المصالح الشخصية فيها، وذلك حماية للمال العام. وهذا بدوره سيحقق أفضل قيمة للمال العامة عند التعاقد على الأعمال والمشتريات وتنفيذها بأسعار تنافسية عادلة. سننظر الآن في بعض هذه التعديلات الرئيسية.

يتعلق التعديل الأول بالمقابل المالية، بموجب النظام الحالي لم يكن بوسع الجهة الحكومية إلا أن تدفع للمتعاقد معها دفعة مقدمة مقابل ضمان بنكي مساوٍ لهذه القيمة. وكان الهدف من الضمان البنكي هو توفير قدراً من الحماية للجهة الحكومية، في حال تقصير المقاول مما يتيح للجهة الحكومية باسترداد قيمة الدفعة المقدمة من البنك. وبموجب التعديلات الحديثة للنظام، تم حذف اشتراط المقاول تقديم ضمان بنكي يعادل مبلغ الدفعة المقدمة. ويبدو أن القصد من وراء هذا التغيير هو إعطاء لتعديلات هذا بمجرد تنفيذها.

يتعلق التعديل الثاني بتعديل الأسعار وأوامر التغيير. حيث يجوز للجهة الحكومية في مشروع التعديل إصدار أوامر تغيير بالزيادة في بنود العقد بما لا يتجاوز ١٠٪ أو٢٠٪ من قيمتها أو بما لا يتجاوز بعد أخذ موافقة المتعاقد معه على الزياد. حيث توضح اللائحة الشروط والإجراءات اللازمة التي تتعلق بتعديل الأسعار وأوامر التغيير. وبالتالي، سيوفر هذا التغيير مزيدا من الانتظام حول إصدار أوامر التغيير والاختلافات التي تنشأ عادة بموجب عقود الأشغال والخدمات.

ويتعلق التعديل الأخير بإنهاء العقود. حيث يسمح التعديل بإنهاء العقد الحكومي إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، بعد موافقة وزير المالية. يسمح حق الإنهاء الجديد للجهة الحكومية بإنهاء العقد كليا أو جزئيا في أي وقت من خلال تقديم إشعار خطي إلى المقاول بعد موافقة وزير المالية. يحق للمقاول استرداد أجره عن أي عمل تم إنجازه وكذلك أي تكاليف أو أضرار / خسائر تكبدها نتيجة ذلك الإنهاء، مع مراعاة استيفاء شروط معينة.

يجب أن يتخذ قرار إنهاء العقد من أجل الملاءمة للمصلحة العامة وليس من أجل راحة الجهة الحكومي أو أي فرد أو مجموعة معينة. من المهم التأكيد على هذه النقطة. يتعين على الجهة الحكومية تسجيل مبررات الإنهاء والتأكد من أنها تمت وفقا لاعتبارات اقتصادية وقانونية قوية.

والجدير بالذكر أن التعديلات الجديدة على نظام المناقصات والمشتريات الحكومية هي موضع ترحيب لتعزيز أهداف وغايات وزارة المالية في المملكة العربية السعودية، فضلا عن متطلبات الحكومة السعودية لتعزيز رؤية المملكة ٢٠٣٠. يمكن إجراء هذه التغييرات على عمليات الشراء وإجراءاته وسياساته ولوائحه لضمان كفاءة وفعالية عمليات الشراء الحكومية ووفقا للأنظمة واللوائح المعمول بها. وستعمل تفاصيل النظام المعدل على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، وتعزيز رؤية المملكة ٢٠٣٠.

اندرو جونز

الشريك المدير - الدوحة

هاتف: ٨٩٨٨ ٤٤٥٩ ٩٧٤+

البريد الالكتروني: andrew.jones@dentons.com

پول بريسكوت

شريك

هاتف: ٨٩٨٨ ٤٤٥٩ ٩٧٤+

البريد الالكتروني: paul.prescott@dentons.com

د. سائرة نورما القاسم

مستشار قانوني أول – جدة

هاتف: ٥٩٧٢٧٣٧٠٩ ٩٦٦+

البريد الالكتروني: sairah.narmahalqasim@dentons.com

ملاك اليافعي

مستشار قانوني - الرياض

هاتف:٥٠٥٧٩٠٣٤١ ٩٦٦+

البريد الالكتروني: malak.alyafei@dentons.com